جمـــــــهوريـــــــــة الـعراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مـعهد العلمين للدراســـــــات العليا

جريمة تضارب المصالح في القانون العراقي (دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها الطالب

ياسر عباس صالح بحر

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

بإشراف أستاذ القانون الجنائي الدكتور

ضياء عبد الله عبود الأسدي

١٤٤٢هـ ٢٠٢١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

" ظَهَرَ الفَسَادُ فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ "

صدق الله العلي العظيم

الروم ٤١

الأهداء

إلى

- سيد البشرية محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وأهل بيته (عليهم السلام) ..... راجيا شفاعتهم
- العيون التي تحلم برؤيتي ناجحا في الحياة أبي وأمي ..... أطال الله في عمرهما
- من أشْددِ بهم أزري..... أخوتي
- الشمعة المضيئة المنورة ..... أختي
- الشمعة التي نوَّرت درب مسيرتي ..... أبني (عمار)
- كل من اطلع على هذا البحث فدلني على عيب أو نقص فيه

أهدي هذا الجهد بتواضع

الباحث

شكر وعرفإن

بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحيم

(**لئن شكرتم لأزيدنكم**) (سورة إبراهيم : الأية ٧)

الحمد لله حمد الشاكرين والصلاة والسلام على خير خلقه أجمعين محمد رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) الصادق الأمين وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه الأخيار المنتجبين .

بعد أن أتم الله نعمته وفضله عليَّ وأكملت هذه الدراسة المتواضعة لا يسعني الأ أن أتوجه وبلسان عاجز عن الشكر ومعترف بالفضل إلى والديَّ الكريمين إجلالاً وإحتراما وإلى أُستاذي ومعلمي الدكتور(ضياء عبد الله عبود الأسدي) , الذي تفضل مشكورا قبول الأشراف على هذه الرسالة , وتعلمت منه الكثير إذ كان له الأثر الكبير في تسديد خطواتي وتذليل الكثير من العقبات التي واجهتني وكان لمشورته العلمية الدور الفعال في إنجاح هذا البحث فله كل الأحترام والتقدير داعيا الله عز وجل أن يحفظه من كل مكروه وأن يطيل في عمره .

وعرفإنا مني بالجميل أتقدم بالشكر والأمتنان لأساتذتي في معهد العلمين وأخص منهم بالذكر عميد المعهد (الدكتور زيد العكيلي) والدكتور(علي إسماعيل كاشف الغطاء) والدكتور (خالد خضير المعموري) وإلى جميع أساتذتي في المرحلة التحضيرية, وإلى زملائي في السنة التحضيرية وإلى كل من ساهم معي في إنجاز هذا البحث .

كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والعرفإن للسادة أعضاء لجنة المناقشة لما تحملوه من عناء في قراءة الرسالة والتمعن فيها وصبرهم على ما جاء فيها من هفوات تحسب عليَّ لا عليها .

ولا يفوتني الأ أن أقدم شكري وتقديري إلى جميع منتسبي المكتبات الذين أمدوني بالمصادر والمراجع التي ساهمت في إنجاز هذه الرسالة وبالخصوص منتسبي مكتبة معهد العلمين للدراسات العليا ومنتسبي مكتبة العتبتين المقدستين العباسية والحسينية, و منتسبي مكتبة جامعة كربلاء .

نسأل الله تعالى أن يتم لنا ولهم الأجر والمثوبة

الباحث

المستخلص

تَعدُّ جرائم الفساد الأداري والمالي , من القضايا الراهنة على الساحة المحلية والدولية, و تشكل عائقًا أساسيا للتنمية في مختلف المجالأت السياسية , والاقتصادية والأجتماعية , والثقافية ، ولقد ظل المجتمع الدولي لمدة طويلة يعدُّ كل ما يتعلّق بظاهرة الفساد هي شأن داخلي ، وبعد إنَّ أحست بخطره سعت مؤسسات دولية كثيرة حكومية وغير حكومية , إلى وضع ظاهرة الفساد من ضمن أولوياتها , وأصبح يتصدر جدول أعمالها بوصفه مرضا خطيرا يحتاج من الجميع نبذه , والمساهمة في الوقاية منه ومكافحته.

لاشك إنَّ ظاهرة الفساد تنتشر في جميع المجتمعات , ولا يكاد يخلو مجتمع منها قديما وحديثاً على مستوى الدول النامية أم المتقدمة ، والفساد سلوك غير سوي يخالف القانون ، إذ يتضمن هذا المصطلح قائمة من الجرائم كالرشوة والأختلاس وتضارب المصالح وغيرها من الجرائم , ممَّن يرتكبها الموظف العام بحكم وظيفته وعلى وفق الصلاحيات , التي يمتلكها بموجب القانون مما يؤدي إلى هدر في المال العام , وتفضيل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ينتج عنه زعزعة ثقة المواطن بالدولة, وإفساد العلاقة بينهما.

ومن أجل ذلك نصت الدول في قوانينها الداخلية , كذلك في إتفاقياتها الدولية على إنشاء جهات خاصة للوقاية من هذه الظاهرة ومكافحتها , ومنحها صلاحيات إستثنائية في بعض الأحيان , وإتباع سياسة جنائية تجاه هذه الجرائم تختلف عما هو متبع سابقًا .

ولمعالجة ذلك سنقسم البحث على فصلين يسبقها مقدمة , الفصل الأول سنخصصه للتعريف بجريمة تضارب المصالح ، وسنكرس الفصل الثاني للإطار الأجرائي لجريمة تضارب المصالح ، ثم سننهي هذا البحث بخاتمة نضمنها أهم ما نتوصل إليه من نتائج وتوصيات ومقترحات .

وسوف تكون دراسة الموضوع تحليلية مقارنة , وسنشير إلى بعض قوانين الدول محل المقارنة كمصر والجزائر و القانون الأمريكي , إذ سنتخذ منهجا معياريا يهدف إلى أفضل الصيغ والحلول القانونية لمواطن القصور في تلك النصوص .

راجين من الله التوفيق والسداد

الباحث

المقدمة	١- ٤
الفصل الأول / مفهوم جريمة تضارب المصالح	٥
المبحث الأول / ماهية جريمة تضارب المصالح	٥- ٦
المطلب الأول / التعريف بجريمة تضارب المصالح	٦
الفرع الأول / تعريف جريمة تضارب المصالح	٦- ١٤
الفرع الثاني / تمايز جريمة تضارب المصالح عن غيرها	١٤- ٢٢
المطلب الثاني / الأساس القانوني لجريمة تضارب المصالح	٢٢- ٢٣
الفرع الأول / الأساس الدولي و الأقليمي لجريمة تضارب المصالح	٢٣- ٢٦
الفرع الثاني / الأساس الدستوري و التشريعي لجريمة تضارب المصالح	٢٦- ٣٧
المبحث الثاني / الأحكام الموضوعية لجريمة تضارب المصالح	٣٧- ٣٨
المطلب الأول / أركان جريمة تضارب المصالح	٣٨
الفرع الأول / الركن المفترض	٣٩- ٥٢
الفرع الثاني / الركن المادي لجريمة تضارب المصالح	٥٢- ٦٣
الفرع الثالث / الركن المعنوي	٦٣- ٦٥
المطلب الثاني / العقاب في جريمة تضارب المصالح	٦٦
الفرع الأول / العقوبات الأصلية	٦٦- ٦٩
الفرع الثاني / العقوبات التبعية و التكميلية	٦٩- ٧١

الفصل الثاني / القواعد الأجرائية لجريمة تضارب المصالح	٧٢
المبحث الأول / القواعد الأجرائية قبل مرحلة المحاكمة	٧٣- ٧٤
المطلب الأول / القواعد الأجرائية لتحريك الدعوى الجزائية	٧٤- ٧٥
الفرع الأول / الأحكام الخاصة بتحريك الدعوى الجزائية	٧٥- ٨٦
الفرع الثاني / القواعد الأجرائية لمرحلة التحقيق	٨٦- ١٠٠
المطلب الثاني / القرارات المتخذة بعد إنتهاء التحقيق الأبتدائي	١٠٠- ١٠١
الفرع الأول / الأحالة إلى المحكمة المختصة	١٠١- ١٠٤
الفرع الثاني / غلق الدعوى مؤقتا	١٠٤- ١٠٧
المبحث الثاني / القواعد الأجرائية لمرحلة المحاكمة	١٠٧- ١٠٩
المطلب الأول / الأختصاص في المحاكمة	١٠٩- ١١١
الفرع الأول / الأختصاص النوعي	١١١- ١١٨
الفرع الثاني / الأختصاص المكاني	١١٨- ١٢٠
المطلب الثاني/ قواعد و إجراءات المحاكمة في جريمة تضارب المصالح	١٢٠- ١٢١
الفرع الأول / قواعد و إجراءات المحاكمة في جريمة تضارب المصالح	١٢١- ١٣٧
الفرع الثاني / الأثبات في جريمة تضارب المصالح	١٣٨- ١٤٦
الخاتمة	١٤٧- ١٥١
المصادر و المراجع	١٥٢- ١٧٠